



Distr.: General
20 July 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثانية عشرة

أنقرة، تركيا، ١٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطني ودون

الإقليمي والإقليمي

الاتجاهات السائدة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر، بما في ذلك استعراض تقرير لجنة

استعراض تنفيذ الاتفاقية وتوصياتها إلى مؤتمر الأطراف

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

مذكرة مقدمة من الأمانة

موجز

طلّب المقرر ٣/م-١١ إلى الجهات المعنية الرئيسية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي، وبخاصة البلدان الأطراف وآليات التنسيق الإقليمية ومؤسسات الاتفاقية، أن تتخذ مجموعة كبيرة من الإجراءات وفقاً لأدوارها الخاصة.

وتشكل هذه الوثيقة تقريراً عن حالة تنفيذ المقرر ٣/م-١١ يتناول، كما طلب مؤتمر الأطراف، المواضيع الرئيسية المعالجة في المقرر: (أ) الإطار المؤسسي؛ و(ب) التعاون الإقليمي؛ و(ج) التنفيذ الإقليمي.

وقد ينظر مؤتمر الأطراف في مسألة استعراض هذا التقرير والإحاطة علماً به.



المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٥-١	أولاً- مقدمة ومعلومات أساسية .
٣	١٧-٦	ثانياً- تعزيز الإطار المؤسسي .
٣	١٣-٦	ألف - وحدات التنسيق الإقليمية .
٥	١٧-١٤	باء - اللجان الإقليمية .
٦	٢٤-١٨	ثالثاً- تعزيز التعاون الإقليمي .
٦	٢٣-١٨	ألف - إقامة الشراكات على المستويين دون الإقليمي والإقليمي .
٧	٢٤	باء - المشاورات الإقليمية .
٨	٣٦-٢٥	رابعاً- تيسير التنفيذ الإقليمي .
٨	٣٠-٢٥	ألف - برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية .
٩	٣٢-٣١	باء - تقديم التقارير دون الإقليمية والإقليمية .
١٠	٣٦-٣٣	جيم - المبادرات الجديدة لتعزيز التنفيذ الإقليمي .

أولاً- مقدمة ومعلومات أساسية

- ١- طلب المقرر ٣/م-أ ١١ إلى الجهات المعنية الرئيسية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي، وبخاصة البلدان الأطراف وآليات التنسيق الإقليمية ومؤسسات الاتفاقية، أن تتخذ مجموعة كبيرة من الإجراءات حسب أدوارها الخاصة.
- ٢- وطُلب إلى البلدان الأطراف المتأثرة: (١) استعراض ولايات وآليات التنسيق الإقليمية وبرامج عملها الخاصة وفقاً للأولويات الإقليمية؛ و(٢) تعزيز برامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية بكفالة روابطها مع برامج العمل الوطنية؛ و(٣) تعزيز التعاون الإقليمي، بما في ذلك مع المجتمع المدني والمؤسسات العلمية؛ و(٤) إنشاء لجنة إقليمية؛ و(٥) دعم آليات التنسيق الإقليمية، بما في ذلك باستضافة وحدات التنسيق الإقليمية عند الاقتضاء.
- ٣- وكُلِّفت وحدات التنسيق الإقليمية بالمهمتين التاليتين: (١) تعزيز التعاون والشراكات مع الجهات الإقليمية المعنية ذات الصلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ و(٢) العمل مع اللجان الإقليمية من أجل كفالة الدعم التقني لأنشطة التنفيذ على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وشجَّعت اللجان الإقليمية بدورها على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في دعم وتعزيز آليات التنسيق الإقليمية من خلال عدد من الإجراءات المحددة.
- ٤- وطُلب إلى الأمانة والآلية العالمية ما يلي: (١) توضيح أدوار ومسؤوليات كل منها فيما يتعلق بوحدات التنسيق الإقليمية؛ و(٢) إتمام تعيين موظفي وحدات التنسيق الإقليمية في المناصب المحددة؛ و(٣) تعزيز وتيسير التعاون الإقليمي، بما في ذلك إدماج الكيانات ذات الصلة في الأنشطة الإقليمية.
- ٥- وتتضمن هذه الوثيقة تقريراً عن حالة تنفيذ المقرر ٣/م-أ ١١، على نحو ما طلبه مؤتمر الأطراف، يتناول المواضيع الرئيسية المعالجة في المقرر وهي: (أ) الإطار المؤسسي؛ و(ب) التعاون الإقليمي؛ و(ج) التنفيذ الإقليمي.

ثانياً- تعزيز الإطار المؤسسي

ألف- وحدات التنسيق الإقليمية

- ٦- منذ إنشاء آليات التنسيق الإقليمية رسمياً (وحدات التنسيق الإقليمية واللجان الإقليمية وشبكات البرامج المواضيعية) بموجب المقرر ٣/م-أ ٩، تقدم الأمانة والآلية العالمية الدعم إلى وحدات التنسيق الإقليمية بتعيين الموارد البشرية من الميزانية الأساسية وتخصيص مساهمات طوعية لتوفير الخدمات لمرفقات التنفيذ الإقليمي الخمسة. وتكفلان أيضاً وضع وتنفيذ برامج العمل لدعم تنفيذ الأنشطة في المناطق المختلفة.

٧- وتُستنبط برامج عمل وحدات التنسيق الإقليمية من برنامج عمل الاتفاقية الذي اعتمده مؤتمر الأطراف. ولا يزال هدفها الرئيسيان هما تيسير التنسيق الإقليمي وتنفيذ إجراءات محددة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٨- وفي إطار ميزانية فترة السنتين الحالية، تشمل أنشطة وحدات التنسيق الإقليمية، ضمن جملة أمور، تقديم الدعم إلى المجموعات الإقليمية واللجان الإقليمية؛ وزيادة الوعي؛ وتقديم النواتج إلى العمليات دون الإقليمية والإقليمية؛ وتوفير التدريب والدعم التقني لعملية إعداد التقارير ومواءمة برامج العمل؛ وتيسير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف؛ وتقديم المعلومات والتعليقات إلى مراكز التنسيق الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وقد ركزت الآلية العالمية جهودها على مجالين أساسيين، وهما توفير المعلومات للعمليات دون الإقليمية والإقليمية والدعم التقني لعملية إعداد التقارير من خلال 'برنامج الدعم العالمي'، الذي يعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنفيذه.

٩- وتوقف إنجاز برنامج وحدات التنسيق الإقليمية إلى حد كبير على الموارد البشرية والمالية المتاحة، وهو ما انطوى على تشدد بالغ في تحديد أولويات الأنشطة. فقد كان توفير الخدمات للعمليات الإقليمية بموظف واحد في المتوسط ينطوي على تحديات في كثير من الأحيان. وعندما أتيح دعم إضافي، على سبيل المثال، من خلال الخبراء الاستشاريين الإقليميين الذين نشرهم برنامج الدعم العالمي، ازدادت القدرة على التوعية والنواتج بقدر كبير.

١- أفريقيا

١٠- اعتمدت وحدة التنسيق الإقليمية لأفريقيا، لفترة السنتين الحالية، على موظف واحد فقط، حيث لم تتح أي مساهمات طوعية لتعيين موظفين إضافيين. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التشاور مع المجموعة الأفريقية، ولأنه لا يوجد أي بلد في المنطقة يستطيع استضافة وحدة التنسيق الإقليمية، انتقل الموظف الإقليمي إلى مقر الأمانة في بون، ألمانيا. وجرى تناول المسألة في المؤتمر الوزاري الأفريقي الأخير بشأن البيئة، ومن المتوقع النظر عما قريب في بعض الحلول الممكنة.

٢- آسيا

١١- يوجد مقر وحدة التنسيق الإقليمية لآسيا في بانكوك وتستضيفها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي توفر لها المكاتب والمرافق والخدمات اللوجستية على أساس استرداد التكاليف. ويوجد موظفان في وحدة التنسيق الإقليمية لآسيا، أحدهما في إطار الميزانية الأساسية والآخر بفضل مساهمة طوعية من جمهورية كوريا.

٣- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢- توجد وحدة التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، شيلي، منذ عام ٢٠١٢، بموجب اتفاق مقرر مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١٣، تعمل الوحدة بموظف واحد معيّن في إطار الميزانية الأساسية.

٤- شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية

١٣- يقدّم موظف واحد، مقره في بون، الخدمات لمرفقي التنفيذ الإقليمي. وعقب عرض الحكومة التركية لإنشاء وحدة تنسيق إقليمية لمرفق التنفيذ الإقليمي الرابع في تركيا، تولت الأمانة تيسير العملية، وتعكف الحكومة حالياً على النظر في مشروع اتفاق البلد المستضيف. وبالإضافة إلى ذلك، وتبعاً للمشاورات التي جرت على هامش الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، تجري مناقشة ترتيبات لاستضافة وحدتي التنسيق الإقليميتين لمرفقي التنفيذ الإقليمي الرابع والخامس معاً في نفس المبنى، ومن المتوقع اتخاذ قرار نهائي قبل الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف أو أثناءها.

باء- اللجان الإقليمية

١٤- أنشئت اللجان الإقليمية لكل من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الوسطى والشرقية، في حين لم تضع مرفقات التنفيذ الإقليمي الأخرى خططاً لإنشاء هذه اللجان. ويختلف وضع اللجان الإقليمية ودورها وأثرها على عملية صنع القرار من منطقة إلى أخرى. غير أن اللجان الإقليمية لا يُعترف بها إلا في عملية الاتفاقية ولم تحدد بعد طرائق عملها وإجراءاته.

١- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٥- تقوم اللجنة التنفيذية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوظيفة سياسية تتمثل بالأساس في إجراء مشاورات وتقديم إرشادات إلى الممثلين الإقليميين، بما في ذلك مكتب مؤتمر الأطراف.

٢- شمال البحر الأبيض المتوسط

١٦- يكفل تنسيق جهود بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط الرؤساء الإقليميون، الذين يعيّنهم بانتظام أطراف مرفق التنفيذ الإقليمي. ونظراً لإمكانية إنشاء وحدة تنسيق إقليمية لمرفق التنفيذ الإقليمي الرابع، فمن المتوقع أن يتعزز التنسيق الإقليمي.

٣- أوروبا الوسطى والشرقية

١٧- أنشئت اللجنة الإقليمية في أوروبا الوسطى والشرقية في مطلع عام ٢٠١٥ وأُبلغت الأمانة رسمياً بنظامها الأساسي. وتتألف اللجنة الإقليمية من الممثلين الإقليميين لمكاتب كل من مؤتمر الأطراف ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية واللجنة المعنية بالعلم والتكنولوجيا وممثل للمجتمع المدني بصفة مراقب. وتعمل اللجنة الإقليمية بالدرجة الأولى من خلال بلاغات رسمية بغرض صياغة مواقف وبيانات لدورات الهيئات الإدارية واجتماعات مكاتبها. وتوجه اللجنة الإقليمية حالياً، بمساعدة الموظف الإقليمي التابع للأمانة، عملية إعداد برنامج العمل الإقليمي لمرفق التنفيذ الإقليمي الخامس.

ثالثاً- تعزيز التعاون الإقليمي

ألف- إقامة الشراكات على المستويين الإقليمي والإقليمي

١- أفريقيا

١٨- تشمل بعض العمليات الإقليمية الرئيسية، التي يشترك فيها الشركاء المعنيون والجهات ذات المصلحة المعنية، المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء والساحل، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا/مبادرة أرض أفريقيا، وعملية المساهمات المزمعة المحددة وطنياً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتنفذ الآلية العالمية مشروعاً تموله المفوضية الأوروبية اسمه "الجبهة البيئية المحلية من أجل اتحاد أخضر" يندرج في إطار مساهمة مباشرة في مبادرة الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء والساحل ومشروع "أفريقيا الغربية: تعزيز الإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المعرضة للهجرة من خلال آليات تمويل ابتكارية" الذي تموله إيطاليا.

٢- آسيا

١٩- في آسيا، حصل عدد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمبادرات الرامية إلى بناء القدرات والتبادل الأكاديمي والتعاون التقني على شتى الصعد ومن خلال اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف؛ كما أُطلقت مبادرات بالتنسيق مع البلدان الأطراف والمكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة.

٣- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٠- أُقيمت شراكات مع المنظمة الدولية للهجرة أفضت إلى تنظيم حلقة عمل بشأن التصحر والهجرة وتغير المناخ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في سانتياغو، شيلي، وعمليات إقليمية أخرى، من قبيل المبادرة ٢٠x٢٠.

٤ - أوروبا الوسطى والشرقية

٢١- فيما يتعلق بمرفق التنفيذ الإقليمي الخامس، تطورت الشراكة مع المركز البيئي الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية خلال فترة السنتين الحالية. وحصل ذلك من خلال تنظيم عدد من الأنشطة، منها ما يتعلق بالتدريب والتواصل والتوعية في المنطقة من خلال شبكات المركز. كما بدأ التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بغرض إدراج مسألة النظر في برنامج العمل الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية في مداورات اللجنة. وخلال فترة السنتين الحالية، تركز التعاون مع مركز إدارة الجفاف لمنطقة جنوب شرق أوروبا على دعم بناء القدرات لوضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف والمشاركة في التظاهرات التي ينظمها هذا المركز والمساهمة في إعداد مواد حلقة عمل إعلامية للصحفيين المتخصصين في مجال البيئة.

٥ - المجتمع المدني

٢٢- خلال فترة السنتين الحالية، كان الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني نشيطاً للغاية في دعم العمليات على المستويين دون الإقليمي والإقليمي. فمن ناحية، جمع الممثلون الإقليميون آراء وتعليقات الجهات التي يمثلونها بغرض المساهمة في وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بالتزامات قطاع الأعمال التجارية ومنتدى العلم والسياسات والفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ بموجب المقرر ٨/م-١١. ومن ناحية أخرى، تمكنوا من تبادل المعلومات والآراء مع الهيئات الإقليمية.

٢٣- وكانت منظمات المجتمع المدني الأفريقية نشيطة للغاية بالمقارنة مع جميع المناطق، ولا سيما بفضل الموارد المالية المقدمة من مرفق البيئة العالمية لتنفيذ مشروع 'تحسين الإدارة المستدامة للأراضي وسياسة اتفاقية مكافحة التصحر والتفاعل العملي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال بناء قدرات المجتمع المدني'. وقد شكّل هذا المشروع، الذي ينفذه سوياً كل من برنامج العمل من أجل تنمية البيئة في العالم الثالث ومبادرة المجتمع المفتوح في الجنوب الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عنصراً أساسياً في إنشاء شبكة قوية لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٦ - المشاورات الإقليمية

٢٤- عُقدت اجتماعات مرفقات التنفيذ الإقليمي للتحضير للدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية قبيل تلك الدورة (آذار/مارس ٢٠١٥ في بون). وقد خططت البلدان الأفريقية لعقد اجتماع تحضيري للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في مطلع أيلول/سبتمبر في جنوب أفريقيا. وعرضت الحكومة التركية استضافة اجتماعات بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط

وأوروبا الوسطى والشرقية قبل الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في أنقرة. ولم تجدد أي اجتماعات تحضيرية أخرى للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف.

رابعاً- تيسير التنفيذ الإقليمي

ألف- برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

٢٥- يطلب المقرر م/٣ أ-١١ إلى البلدان الأطراف المتأثرة أن تستعرض برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية القائمة وأن تكفل تجسيدها للأولويات الإقليمية وأوجه التآزر المقترحة. ولم تستفد عملية المواءمة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي من التمويل الذي توفره أنشطة مرفق البيئة العالمية لبناء القدرات، وهو ما يؤثر بشكل واضح في سرعتها ونتائجها.

١- أفريقيا

٢٦- شاركت مراكز التنسيق الوطنية الأفريقية في حلقة عمل تدريبية بشأن مواءمة برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية عُقدت في أديس أبابا. وقد أُبجرت مهمة مواءمة برامج العمل دون الإقليمية حتى الآن في أفريقيا بالنسبة لثلاث مناطق دون الإقليمية (أفريقيا الوسطى وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا). وأطلقت عملية المواءمة بالنسبة للجنوب الأفريقي بدعم من الاتحاد الدولي لصون الطبيعة. وفي عام ٢٠١٤، اتخذ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي قراراً بشأن تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عولجت في إطاره مسألة مواءمة برامج العمل الإقليمية.

٢- آسيا

٢٧- خلال الفترة قيد الاستعراض، نُظمت حلقات عمل بشأن المواءمة في جمهورية إيران الإسلامية (فيما يتعلق بمنطقة آسيا) وفي بون، ألمانيا (فيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ). وفيما يتعلق بمنطقة آسيا الوسطى، روجعت الأولويات دون الإقليمية خلال المشاورات المتعلقة بالمرحلة الثانية من مبادرة بلدان آسيا الوسطى لإدارة الأراضي وبلورت في وثيقة المشروع الختامية، التي وافق عليها مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٥. وسينفذ برنامج العمل دون الإقليمي مكتب آسيا الوسطى دون الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتمويل مشترك يوفره كل من الفاو وحكومات بلدان آسيا الوسطى والحكومة التركية ومؤسسات إقليمية أخرى.

٣- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٨- لم يبدأ قط التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل الإقليمي الذي اعتُمد عقب الاجتماع الإقليمي التاسع للبلدان الأطراف المنتمية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوغوتا، عام ٢٠٠٣). وتدعي بلدان هذه المنطقة أن مسؤولية تنفيذ برنامج العمل الإقليمي وجمع الأموال

لهذا الغرض تقع على مؤسسات الاتفاقية. وبرنامج العمل الإقليمي الوحيد الذي لا يزال يعمل هو مبادرة الشراكة المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، التي تتلقى بعض الدعم من الآلية العالمية وحكومة ترينيداد وتوباغو. وقد نظمت المبادرة حلقة عمل في أيار/مايو ٢٠١٤ في ترينيداد وتوباغو توخت تنقيح برنامج العمل ومواءمته مع الخطة والإطار الاستراتيجيين لفترة عشر سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٨) من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية). غير أن حكومة ترينيداد وتوباغو أبلغت بالفعل مؤسسة التنسيق (الشبكة الكاريبية للتنمية الريفية المتكاملة) بأنه لن يتسنى تقديم أي دعم إضافي ابتداءً من عام ٢٠١٦.

٤- أوروبا الوسطى والشرقية

٢٩- عقب طلب البلدان الأطراف في مرفق التنفيذ الإقليمي الخامس، قدمت الأمانة الدعم المالي والمنهجي لإعداد برنامج العمل الإقليمي. وأنشئت فرقة عمل معنية ببرنامج العمل الإقليمي تتألف من مراكز التنسيق الوطنية والمراسلين في مجال العلوم والتكنولوجيا وممثلي المجتمع المدني، وتتسم بتمثيل متوازن لجميع الأطراف في المنطقة. وتوجه اللجنة الإقليمية عملية برنامج العمل الإقليمي منذ مطلع عام ٢٠١٥. ويقدم برنامج العمل حالياً لمحة عامة عن الأولويات الإقليمية ويعالج مسألة ضرورة بناء الشراكات الإقليمية. وتمثل الخطوة المقبلة في تحديد المؤسسة أو المؤسسات الإقليمية التي ستتولى الريادة في مجال تعبئة الموارد وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة الناشئة عن أولويات برنامج العمل الإقليمي.

٣٠- وكان دور مرفق البيعة العالمية في دعم الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية أساسياً: فقد مؤّلت ستة مشاريع إقليمية وثمانية عالمية في مجال تركُّز تدهور الأراضي في إطار الدفعة الخامسة للصندوق الاستثماري لمرفق البيعة العالمية. وينبغي للمرفق أن يأخذ في الاعتبار، لدى وضع برامج أنشطته دون الإقليمية والإقليمية، الأولويات دون الإقليمية والإقليمية المحددة في برامج عمل البلدان الأطراف المتأثرة التي جرت مواءمتها.

باء- تقديم التقارير دون الإقليمية والإقليمية

٣١- قدمت الأمانة والآلية العالمية المساعدة التقنية والدعم إلى الكيانات دون الإقليمية والإقليمية لتقديم التقارير، في حين لم يتسنى تقديم أي دعم مالي بسبب محدودية الموارد المالية. وفي عام ٢٠١٤، قُدمت ثلاثة تقارير دون إقليمية، وهو ما يشكل انخفاضاً حاداً بالمقارنة مع فترات الإبلاغ السابقة حيث قُدم ١٤ تقريراً دون إقليمي وتقرير إقليمي واحد.

٣٢- واعتمدت جميع كيانات تقديم التقارير الإقليمية خلال إعداد تقاريرها على التنسيق المرضي مع البلدان المعنية في مناطقها.

جيم - المبادرات الجديدة لتعزيز التنفيذ الإقليمي

٣٣- تشارك الآلية العالمية في عدد من المبادرات والشراكات العالمية ذات الصلة الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية بغية معالجة مشاكل تدهور الأراضي وتعزيز التعادل في تدهور الأراضي. وتشمل هذه المبادرات التحالف الدولي للأراضي والشراكة التعاونية من أجل الغابات والشراكة العالمية من أجل إصلاح الغابات والمناظر الطبيعية وآلية الفاو لإصلاح الغابات والمناظر الطبيعية ومبادرة إصلاح النظم الإيكولوجية للغابات ومبادرة إتاحة التمتع بالمناظر الطبيعية للأشخاص ومبادرة الغذاء والطبيعة ومبادرة العام الدولي للأراضي. وتتيح هذه المبادرات فرصاً لتحقيق ما يلي: (١) تيسير سبل جديدة للتعاون مع الشركاء ذوي الصلة من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على المستويين دون الإقليمي والإقليمي؛ (٢) تعميم الإدارة المستدامة للأراضي في عمليات وضع السياسات؛ و (٣) الدعوة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل من أجل الإدارة المستدامة للأراضي.

٣٤- وفيما يتعلق بالشراكة والتعاون، عملت الأمانة والآلية العالمية على تيسير حصول بعض التعاون بين الشمال والجنوب والجنوب - جنوب من خلال مبادرات و/أو مشاريع من قبيل مبادرة تشانغون ومنتدى كوبوكي الدولي للصحاري. وشاركت الأمانة ووحدها للتنسيق الإقليمية لآسيا بنشاط في تنظيم ورعاية الدورة الرابعة لمنتدى كوبوكي الدولي للصحاري، التي جرت في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة أوردوس في منغوليا الداخلية، الصين. وستُعقد الدورة الخامسة لهذا المنتدى يومي ٢٨ و٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ في منغوليا الداخلية، الصين، وستشارك الأمانة ووحدها للتنسيق الإقليمية لآسيا بنشاط في العمل التنظيمي واستراتيجية التواصل على حد سواء. فقد أصبح هذا المنتدى محفلاً دولياً للموظفين الحكوميين والعلماء والأكاديميين والفنيين من جميع مرفقات التنفيذ الإقليمي لتوسيع نطاق تبادلهم الخبرات وإنشاء الشبكات التقنية المتعلقة بتخفيف آثار التصحر/تدهور الأراضي والجفاف، وتثبيت الكثبان الرملية، والحراثة في المناطق المتأثرة.

٣٥- واكتسبت شراكة تعشيب الأراضي الجافة التابعة لمبادرة تشانغون الزخم خلال فترة السنتين الحالية. وتهدف إلى دعم برامج العمل الرامية إلى معالجة مشكل التصحر/تدهور الأراضي وتخفيف آثار الجفاف؛ وإصلاح الغابات من خلال غرس الأشجار وإعادة تأهيل الغابات في الأراضي المتدهورة؛ وتنفيذ برنامج عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر؛ وإدماج فرص إنشاء المناطق الخضراء في تدابير السياسات الوطنية وفي برامج العمل الوطنية المواءمة مع الاستراتيجية. وقد ساعدت الأمانة ووحدها للتنسيق الإقليمية المعنية في إقامة التعاون وتقديم الدعم إلى البلدان في مجال إعداد الوثائق ذات الصلة لتمكينها من الحصول على الأموال المقدمة في إطار مبادرة تشانغون.

٣٦- وساعدت الأمانة ووحدات التنسيق الإقليمية المعنية في وضع مشروع البحوث المسمى 'الأبعاد الاقتصادية لتدهور الأراضي في آسيا الوسطى: تقييم إقليمي للأبعاد الاقتصادية لتدهور الأراضي'، الذي يدعمه وييسره كل من أمانة مبادرة الأبعاد الاقتصادية لتدهور الأراضي والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ووحدة تيسير برامج في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. وتشترك في تنفيذه مؤسسات البحوث الوطنية والأكاديمية في آسيا الوسطى إلى جانب مركز البحوث المتعلقة بالتنمية في جامعة بون. ويحظى المشروع بالدعم والتأييد الكاملين من حكومات بلدان آسيا الوسطى. وسيتيح التقييم الإقليمي للأبعاد الاقتصادية لتدهور الأراضي، الذي يتمثل هدفه الإجمالي في تغيير الاستخدام الوطني والإقليمي للأراضي، معارف وقاعدة معلومات متينة لوضعي السياسات. ويرمي إلى إعطاء قيمة اقتصادية للاستراتيجيات الحالية لاستخدام الأراضي وبدائل ناجعة لزيادة ممارسات مستدامة اقتصادياً وإيكولوجياً تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية المتعلقة بالأراضي.